مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 18 عدد: 01 أوت 2022
العنوان: محمد خيضر وقضية الودائع المالية في الخارج ص.ص 980- 1003.

محمد خيضر وقضية الودائع المالية في الخارج

عبد الوهاب شلالي، العرافي براهيمي
1 ـ جامعة العربي التبسي تبسة bahaba_che@yahoo.fr
2- جامعة حمة لخضر الوادي ، brahimilarafi@yahoo.com
تاريخ الإرسال: 2020/03/30؛ تاريخ القبول: 2021/05/27

Mohamed Khider and the issue of financial deposits abroad

A. Chalali, B. Brahimi

Abstract:

After the beginning of independence and the stability of the political bureau led by Ben Bella and the group of Oujda in Algiers, conflicts began to emerge as a result of mismatch of views between members of the political bureau on several theoretical and organizational issues. The financial deposits deposited in the name of Khider abroad that led to the break up between them, because of which Khider was transferred from a statesman within the regime to an opposition man who lives in exile until his assassination in Madrid in 1967.

And I will address, through this topic, the stages of the evolution of the issue of financial deposits in light of the exacerbation of the conflict between Khider and Ben Bella, and find out its causes and implications.

Keywords:

Political office ,Ahmed Ben Bella, Mohamed Khider, Financial Deposits, The opposition.

الملخص:

غداة استرجاع الجزائر لاستقلالها و استقرار المكتب السياسي بزعامة بن بلة ومجموعة وجدة بالجزائر العاصمة، بدأت تظهر الصراعات نتيجة عدم تطابق وجهات النظر بين أعضاء المكتب السياسي حول عدة قضايا تنظيرية وتنظيمية، ولعل من أهم القضايا التي غذت الصراع بين الرئيس أحمد بن بلة ورفيقه محمد خيضر هي مسألة

الودائع المالية المودعة باسم خيضر في الخارج، والتي أدت إلى إحداث القطيعة بينهما، فتحول بسببها خيضر من رجل دولة داخل النظام،إلى رجل معارض يعيش في المنفى إلى غاية اغتياله في مدريد سنة 1967م.

و سأتناول من خلال هذا الموضوع تتبع مراحل تطور قضية الودائع المالية في ظل تفاقم الصراع بين خيضر وبن بلة، والوقوف على حيثياتها وتداعياتها.

الكلمات المفتاحية: المكتب السياسي،أحمد بن بلة، محمد خيضر،الودائع المالية المعارضة.

مقدمة: لقد ساهم محمد خيضر في بداية الاستقلال بشكل فاعل في تجاوز أزمة صيف1962 وتحقيق الاستقرار بالجزائر العاصمة بعد توحيد الصفوف داخل قيادة المكتب السياسي بزعامة أحمد بن بلة الذي أصبح يمثل السلطة الشرعية العليا في البلاد على اثر انسحاب الحكومة المؤقتة بزعامة بن يوسف بن خدة. وبدأت تظهر في هذه الأثناء الخلافات حول عدة قضايا بين الرئيس بن بلة وخيضر الذي كان أول أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني وأمينا للمال مكلف بالإعلام.ومن بين هذه القضايا نجد كيفية إعادة بناء الحزب وتكوين جيش وطني شعبي مع تحديد دوره في الحياة السياسية بالإضافة للأسس والاختيارات التي ستبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة. ولعل أبرز مسالة غذت الصراع بين نظام بن بلة وخيضر كانت قضية الودائع المالية الموجودة في البنوك الخارجية. وهنا بإمكاني طرح الإشكالية التالية : كيف حدثت هذه القضية.وهل كانت هي السبب الرئيسي في حدوث القطيعة بين النظام السياسي بالجزائر وخيضر إلى غاية تصفيته بتاريخ 3جانفي1967م.

الصراع بين خيضر وبن بلة وظهور مسالة الودائع المالية

في هذه الأثناء بدأت تلوح في الأفق الخلافات بين كل من بن بلة ومحمد خيضر حول عدة قضايا وعلى رأسها كيفية إعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطني، ثم دور الجيش بالإضافة إلى القضايا السياسية

حول بناء الدولة الجزائرية الحديثة، ومع مرور الوقت تفاقمت هذه الخلافات وبدأت تظهر بوضوح معارضة خيضر لبن بلة، خاصة في كيفية بناء الحزب، حيث يفضل بن بلة بناء حزب طلائعي يتشكل من الكوادر، بينما كان يفضل خيضر بناء الحزب بالاعتماد على جميع الشرائح والفئات، وفيما يخص الجيش رأى بن بلة بأنه يمكن للجيش أن يلعب دورا في الحياة اليومية بالتعاون مع الشعب والعمال والفلاحين في المزارع، لكن خيضر كان يفضل بقاء الجيش في الثكنات حتى يضمن ولاء قادته وعدم الدخول في الفوضى، أما فيما يتعلق بالنظام السياسي فقد كان نظاما أكثر وطنية يستند إلى الهوية العربية الإسلامية (لونيسي رابح 2000 ص74)، ومنذ البداية كان يسعى بن بلة لبناء قواعد وأسس الدولة الجزائرية المستقلة بالاعتماد على اختيار هيئات ومؤسسات دون العودة إلى قواعد الحزب وإطاراته ومناضليه، وهذا ما كان يرفضه خيضر الذي كان يفضل عقد مؤتمر وطني لحزب جبهة التحرير الوطني فهو الذي من حقه مناقشة القضايا المتعلقة بإرساء وبناء قواعد الدولة الجزائرية ومؤسساتها(Lebdjaoui Mohamed,1970,p192).

استقال خيضر من منصبه كأمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 16افريل1963ويرجح انه أقيل بسبب الخلاف بينه وبين بن بلة حول تاريخ انعقاد مؤتمر الحزب الذي سوف يختار أثناءه المشاركين الشخصية التي ستترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، وهذا ما أشار إليه خيضر بأنه قدم استقالته بسبب اختلافات جوهرية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي حول تحضير وعقد مؤتمر وطني للحزب قبل نهاية فترة المجلس التأسيسي، وفور استقالته تم تعيين بن بلة مكانه في اليوم الموالي في17افريل1963(لونيسي رابح 2000 ص75).

ويعتقد لبجاوي بأن جوهر الخلاف يكمن في تعداد الجيش وتركيبته وتعداد ضباطه بدرجة أساسية، خاصة وأن خيضر كان غير موافق على الأسلوب الذي يتعامل به بن بلة مع بومدين وضباط الجيش، حيث منح له صلاحيات كبيرة وهامش من المناورة في تحديد تشكيلة

المكتب السياسي سنة 1963م، وعبر خيضر لبن بلة عن عدم رضاه إلا أن الأمور ازدادت تفاقما مع مرور الوقت فيما يتعلق بالقضايا الهامة والمصيرية في تسييرها ومعالجتها من قبل رئيس المكتب السياسي(Lebdjaoui Mohamed,1970,p192).

وتأتي محاولة سفير مصر الذي اجتمع بالرجلين من أجل تجاوز هذه الخلافات والعودة إلى علاقاتهما وخلال هذا اللقاء اقترح بن بلة على خيضر بأن يعطيه مهلة ستة أشهر من أجل اعتماد خطة سياسية يراها مناسبة في إدارة البلاد، عند انقضائها اذا بقي خيضر غير مقتنع بها فإنه مستعد لمراجعتها معه، تقبل خيضر هذا الطرح وقدم استقالته من على رأس الأمانة العامة للحزب، وسافر الى أوربا في شهر أفريل 1963، في هذه الأثناء لا تزال قضية الأموال غير مطروحة للنقاش، لكن بن بلة خلال هذه المدة أمر البنك العربي بتجميد المبالغ المالية المودعة لديها من قبل خيضر بصفته أمين المال لحزب جبهة التحرير الوطني وهو ما حدث فعلا (Lebdjaoui,Mohamed 1970,p193)

وحسب محمد لبجاوي الذي شارك بصورة مباشرة في المحادثات بين محمد خيضر المسئول والأمين على الأموال المودعة في البنوك الخارجية في البلدان العربية والبنوك الأوربية، وبين نظام بن بلة الذي تسلم الحكم بتزكية من المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد صيف سنة 1962، منح المكتب السياسي للحزب الضوء الأخضر لشخصية خيضر من أجل استعادة الأموال الموجودة في البنوك بالخارج والتي تم إيداعها لصالح القضية الجزائرية باسم جبهة التحرير الوطني أثناء حرب التحرير (Lebdjaoui Mohamed,1970,p191)

إن حجم هذه المبالغ المالية يعود بدرجة أساسية لصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في البنوك العربية، وقسم آخر تستحوذ عليه فدرالية المغتربين بفرنسا، وهو جهاز تابع لجبهة التحرير الوطني، وقد تقرر حسب مسئولي هذين الهيئتين إعادة هذه الأموال للمكتب السياسي بما أنه أصبح يمثل السلطة العليا الرسمية في الجزائر

مع بداية الاستقلال، ويذكر لبجاوي بأن خيضر قام بجولة عبر البنوك في البلدان العربية تمكن من جمع حوالي ثلاثة ملايين فرنك قديم والذي أودعه في البنك العربي ببيروت ، بينما الأموال التي كانت لدى فدرالية فرنسا فقد سلمت له في سويسرا من قبل عضوين من الفدرالية وهما سويسي عبد الكريم والسعيد بوعزيز، وقدر المبلغ بمليار ونصف مليار فرنك قديم الذي أودعه خيضر في البنك التجاري العربي بجنيف، وفي المجموع توجد حوالي أربع ملايير ونصف لدى خيضر مودعة باسمه في الخارج بصفته أمين المال عضو المكتب السياسي(Lebdjaoui Mohamed,1970,p191)

وكان من الطبيعي أن يعاد تسليم هذه الأموال لخزينة الدولة الجزائرية من قبل الأشخاص المسئولين عنها وعلى رأسهم خيضر الذي يعتبر الوحيد الذي يملك حق الإمضاء من أجل استعادتها لدى البنوك المودعة بها، وهو الإجراء الذي تم اعتماده من أجل الحفاظ على سرية المبالغ المالية ومكان تواجدها، ومع بداية الاستقلال لا تزال الدولة الجزائرية غير قادرة على استعادة الأموال من الناحية التقنية(Lebdjaoui Mohamed,1970,p192).

مرت مهلة ستة أشهر وبدأ خيضر في الاستعداد للعودة للجزائر العاصمة، إلا أن بن بلة طلب منه وبواسطة فرانسوا جنو صديقهما السويسري بأن يتريث ولا يعود في هذا الوقت، ويذكر لبجاوي بأن جونو كان يحمل في الوقت نفسه رسالة شفوية بعث بها بيطاط لخيضر يحثه فيها للعودة فورا إلى الجزائر (Lebdjaoui .Mohamed,1970,p193)

وافق خيضر على طلب بن بلة وأجل دخوله للجزائر، إلا أنه وقبل أيام من إجراء الانتخابات الرئاسية قرر الرجوع، وأفضى لمقربيه بأنه لا يؤيد بن بلة في السياسة التي انتهجها، وهو يحضر من أجل عقد ندوة صحفية من أجل إطلاع الرأي العام في الجزائر على هذه الوضعية، فسارع بن بلة بإرسال عدة شخصيات من محيطه لمحمد خيضر، يترجاه حتى يقوم بالعدول عن هذه الخطوة، وعندها تراجع خيضر عن هذه الخطوة لكن هذا لا يعني بأن الخلافات قد انتهت بين

الرجلين ، بالعكس تعمق الخلاف مجددا بينهما وأصبح واضحا للعيان، وهو ما عكر الجو السياسي بصفة عامة (Lebdjaoui Mohamed,1970,p193).

ويتم التحضير في هذا الوقت لعقد المؤتمر الأول للحزب الذي سوف يخصص لمناقشة القضايا الهامة والمشاكل التي تواجه بناء أسس الدولة الجزائرية المستقلة، وتم تشكيل لجنة سياسية للتحضير لهذا المؤتمر، والتقى بعض الإخوة من الحزب وطلبوا من خيضر المشاركة فيه، إلا أنه رد بعدم المشاركة لأنه مقتنع بالجلوس لمناقشة قضايا ونقاط في جدول أعمال بطريقة ديمقراطية، أما خارج هذا الإطار فإن هذا المؤتمر لا يعنيني، وعبر عن رأيه هذا أمام اللجنة السياسية للحزب برئاسة بن بلة وبحضور جميع الأعضاء حيث صرح بأن لديه عدة نقاط يجب مناقشتها ونقاط أخرى يطالب بها ويقترحها، لكنه غير مستعد لمناقشتها وطرحها أمام هذه اللجنة التي لا يعترف بتشكيلتها وصلاحيتها(Lebdjaoui Mohamed,1970,p194).

غاب خيضر عن مؤتمر الحزب ولم يشارك فيه،ويمكن القول بأن هذه هي المحطة الأولى لبداية الصراع بينه وبين بن بلة حول مناقشة قضية الأموال المودعة باسم بن بلة في الخارج، طلب بن بلة من خيضر إعادة الأموال وبما أنها تم تحويلها كلية إلى البنك التجاري العربي بجنيف، فرد عليه خيضر بأنه لا ينوي بتاتا استغلالها وصرفها لأغراض شخصية أو الاحتفاظ بها ، وبأنه يعلم ومتأكد من هذا الأمر جيدا أكثر من أي شخص آخر، ثم خاطبه بأنه متذمر من الإجراء الذي قام به بن بلة عندما جمد الأموال المودعة باسمه في البنك التجاري العربي، ليس من حقه القيام بهذه الخطوة التي توحي بانعدام الثقة في خيضر ولا يمكن الاطمئنان لشخصه (Lebdjaoui Mohamed,1970,p194).

اتفق بن بلة مع خيضر بأن يسلم الأموال المودعة باسمه لآيت الحسين أمين المال الجديد للمكتب السياسي حيث منح له بن بلة توكيل باسمه لاستلامها دون استشارة أعضاء المكتب السياسي، سافر آيت الحسين مع خيضر وكانت المحطة المرور بتونس التي يبدو أن

خيضر اختارها من أجل التخلص من آيت الحسين، وقام بالتوجه إلى جنيف من دونه، ومنذ ذلك بدأ يفكر في اعتماد هذه الودائع كغنيمة حرب للوقوف في وجه بن بلة ومعارضته، وحسب لبجاوي الذي التقى به خيضر تكونت لديه قناعة واضحة بضرورة الخروج من الجزائر أولا لأنه علم بالأوامر التي أعطيت لشرطة الحدود بعدم السماح له بمغادرة الحدود الجزائرية ، والهدف الثاني هو استغلال واستخدام الأموال المودعة باسمه في مقاومة ومعارضة نظام بن بلة(Lebdjaoui Mohamed,1970,p195).

لقد كان خيضر على قناعة بأحقيته في لعب دور أساسي في إدارة البلاد في نفس المستوى الذي يقوم به بن بلة بالرجوع إلى نضاله ودوره أثناء الثورة التحريرية لاسترجاع السيادة الوطنية، بالإضافة إلى حقه في الارتقاء في المناصب العليا للدولة على رأس النظام السياسي، خاصة وأن سياسة بن بلة في بداية الاستقلال تقود البلاد إلى المجهول، ومن واجب خيضر أن يستغل هذه الأموال في الضغط من أجل العدول عن هذه السياسة.و يمكن إبعاد صفة العنف عن خيضر في بداية الصراع لأنه اعتقد بان التحكم في حزب جبهة التحرير الوطني كفيل بضمان الوصول إلى أعلى هرم في السلطة، لكنه بعد استقالته من الحزب وإبعاده من قبل نظام بن بلة وجماعة وجدة أصبح من بين الداعمين لفكرة العمل المسلح لإحداث التغيير و قلب النظام السياسي في داخل الجزائر .(لونيسي رابح 2000 ص71)

ويبدو أن عدم استشارة بن بلة للمكتب السياسي حول قضية الأموال وما دار بينه وبين خيضر في كيفية معالجتها يوحي بأنها أضحت قضية ثنائية شخصية بينهما، وبذلك يمكن اعتبار هذا الحل غير منطقي، يمكن تصنيفه على انه تصرف خاطئ من قبل بن بلة الذي كان يعتمد على خطة إبعاد خيضر في هذا الظرف بالذات والتخلص منه حتى لا يؤثر على الوضع السياسي العام مع اقتراب الانتخابات الرئاسية التي سوف يكون هو المرشح الأوحد للفوز بها (Lebdjaoui Mohamed,1970,p195).

أما خيضر فقد التحق بالمعارضة مثل كريم بلقاسم وآيت أحمد حسين وبوضياف محمد ليأخذ صراعه مع بن بلة أبعادا وأشكالا أخرى، حيث اتهم بن بلة خيضر علانية بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني والمقدرة ب4,5 مليار فرنك فرنسي قديم والمودعة باسمه في البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف، التي وضع نصيب منها في يد المعارضة الجزائرية بالخارج.(لونيسي رابح 2000 ص76)

لقد استخدم خيضر جزء من هذه الأموال المودعة في دعم المقاومة الفلسطينية أيضا، فحسبه هذا واجب على الجزائريين من أجل الوقوف مع إخوانهم الفلسطينيين، ويشير لبجاوي بأنه قدم أيضا مبالغ مالية لصالح المعارضة ممن رفعوا السلاح في منطقة القبائل، كما منح مبلغا منها أيضا لمحمد شعباني والمقاومة المسلحة التي برزت في ناحية قسنطينة، لكنه لم يستخدم في يوم من الأيام هذه الأموال في صالحه ولتحقيق أغراض شخصية (Lebdjaoui Mohamed, 1970, p196).

وخلال سنة 1964بدأ بن بلة الإجراءات القضائية لدى المحاكم السويسرية محاولا استرجاع الودائع التي تتوفر لدى خيضر في البنوك الاتحادية في سويسرا، وحدث أن وجدت الأجهزة القضائية السويسرية بعد التحقيق مبلغا ضئيلا قدر بمائة ألف فرنك سويسري في البنك التجاري العربي بجنيف، واثنان مليون فرنك سويسري في البنك العربي بزيوريخ(Lebdjaoui Mohamed,1970,p196).

وتظهر المراسلات التي تمت بين الحكومة الجزائرية والبنك التجاري العربي بأن المبلغ الذي كان مودع لديها باسم خيضر يصل إلى أربعين مليون فرنك سويسري إلا أن مراسلة البنك في شهر جوان 1964 تخبر الحكومة بأنها منحت الأموال الموجودة لديها تحت إمضاءه، لكن لبجاوي يرى بأن البنك قام بتحويل الأموال بسرية تامة بعد أن قام بوضعه في ثلاث حسابات مختلفة بطلب من خيضر في اللحظات الأخيرة قبل صدور الأمر بالتحقيق في الودائع المالية والكشف عنها من قبل القضاء السويسري، وحتى مدير البنك زهير

مردم آنذاك رفض رفع حق التكتم عن هذه الحسابات الثلاثة، وتؤكد الحكومة الجزائرية بأن البنك العربي التجاري قام بتحويل هذه الأموال نحو حساب بنكي في مدينة دسلدورف بألمانيا باسم شخص يدعى هدهد يحمل جواز سفر مغربي رمز له لبجاوي في كتابه بحرف "ب" وهو صديق خيضر(Lebdjaoui Mohamed,1970,p19) .

وبمبادرة من لبجاوي عرض على بن بلة القيام بوساطة بينه وبين خيضر بهدف القيام باتصالات سرية بينهما من أجل التوصل إلى حل ينهي هذا الاحتقان وتجاوز هذه الوضعية التي بإمكانها أن تدخل الجزائر في دوامة صراع عسكري في الداخل لا تحمد عقباه، بالإضافة إلى تشويه صورة الجزائر المستقلة وهيبتها على الصعيد الدولي من خلال الدخول في متابعات قضائية لا طائل من ورائها، قام لبجاوي بعرض وجهة نظره على كل من آيت الحسين ، وزبير بوعجاج من أجل مساعدته والمضي في فتح مفاوضات بين الطرفين، والتي استمرت منذ نهاية 1964 إلى غاية وقوع الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 19 جوان 1965 والذي أزاح على إثره بن بلة من على رأس الحكم. وقام لبجاوي بنشر النص الأصلي للمحادثات التي تمت بينه وبين خيضر حول الودائع المالية لجبهة التحرير الوطني في كتابه الذي صدر باللغة الفرنسية بعنوان "حقائق حول الثورة الجزائرية" الذي صدر سنة1970 بفرنسا، وكان من بين أهم الكتب التي منعت من الدخول للجزائر في عهد الرئيس بومدين .(Lebdjaoui Mohamed,1970,p197)

وقبل الحديث عن حيثيات قضية الأموال في عهد الرئيس هواري بومدين الذي أطاح ببن بلة على اثر الانقلاب العسكري في19جوان سنة1965 والذي وصفه بالتصحيح الثوري، يمكن الرجوع لشهادة بن بلة التي أدلى بها في الحلقة العاشرة من برنامج شاهد على العصر التي يعدها الصحفي أحمد منصور في قناة الجزيرة، والتي من خلالها أجاب على مجموعة من الأسئلة حول قضية اختلاس الأموال التابعة لجبهة التحرير الوطني في البنوك الخارجية حيث أجزم بأن خيضر ليس بالسارق، ونفى عنه صفة "اللص"، صحيح انه اختلف معه، لكنه

لا يقبل إطلاقا اتهامه بالمختلس للأموال، ثم أضاف بأنه اتفق معه من اجل إعادة الأموال بعد خروجه إلى الخارج لكنه لم يقم بذلك وسخر جزءا منها في يد المعارضة، ويعترف بن بلة بأن خيضر رجل فاضل ونظيف من بين أهم القيادات المؤسسة لحزب الشعب مع مصالي الحاج، فهو يدافع عنه لأنه كان رفيقه في السجن لمدة خمس سنوات، فهو يعرفه حق المعرفة، ويؤكد في شهادته بأن خيضر لم يستعمل هذه الأموال لتحقيق أغراض شخصية وتكوين ثروة بالخارج.
https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2016/10/5

ومما يثير الاستغراب هو أن الرئيس بومدين قد كشف للصحفي المصري لطفي الخولي وثيقة محفوظة لدى شريف بلقاسم المسئول التنفيذي لجبهة التحرير الوطني بعد انقلاب 19جوان 1965، وهي عبارة عن خطاب موجه من بلة إلى مدير البنك العربي ببيروت استلمه يوم 3ديسمبر1963 دون تحديد تاريخ إرساله يطلب منه وضع كل الأموال المودعة في البنك تحت تصرف خيضر ومنحه تفويض بحق سحبها، وبناء على ذلك وجه بومدين التهمة لكل من بن بلة وخيضر بأنهما كانا على اتفاق من أجل اختلاس تلك الأموال مع بعضهما البعض، وبأن خلافاتهما واستقالة خيضر من الحزب قبل تاريخ استلام الخطاب مجرد غطاء للعملية.(لونيسي رابح 2000 ص77)

ثم قامت العدالة السويسرية بعد فترة وجيزة من تسلم بومدين مقاليد الحكم بإجراء تعديلات على مستوى الإجراءات التي كانت قد اتخذتها في حق خيضر،الذي كان غير قادر على التصرف في الأموال المودعة بموجب أوامر قضائية تمنعه من التصرف في الحسابات البنكية الموجودة على أراضي الحكومة الفدرالية السويسرية، إلا أن نظام بومدين الجديد الذي منحته الحكومة الفدرالية السويسرية ثلاثة أشهر حتى يتسنى له متابعة القضية على مستواها بصفة رسمية، لم يكترث لذلك والتزم الصمت، وبعد انقضاء هذه المدة رفعت السلطات السويسرية الإجراءات المتخذة في حق خيضر الذي أصبح بإمكانه التصرف في الحسابات البنكية مع بداية سنة 1966 والمقدرة بـ 2 مليون فرنك سويسري في البنك العربي بزيوريخ، ومائة ألف فرنك

سويسري في البنك التجاري العربي بجنيف (Lebdjaoui Mohamed,1970,p201).

وعلى الصعيد السياسي تبقى المعارضة السياسية للسلطة في الجزائر حذرة من تولي الجهاز الجديد الذي وصل إلى سدة الحكم عن طريق الانقلاب العسكري بقيادة العقيد هواري بومدين، بالرغم أنها كانت قد حذرت بن بلة من قبل من حدوث مثل هذا الانقلاب على سلطته في يوم من الأيام، ومن بين الشخصيات التي كانت تمثل المعارضة في الخارج نجد حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد لبجاوي، محمد خيضر، وكريم بلقاسم هذا الأخير الذي كان بإمكانه الانضمام للمجموعة بعد الاقتراح الذي تقدم به خيضر في إنشاء جبهة للشخصيات المعارضة للنظام العسكري الجديد في الجزائر(Mossu Rene,le figaro,1967)، وتشكيل لجنة تحرير وطنية، والإعلان عن إنشاء حكومة مؤقتة في الخارج، فإن خيضر حسب لبجاوي على استعداد من أجل أن يمنح لهذه المعارضة وبصورة علنية الأموال التي توجد تحت تصرفه للتصدي للدكتاتورية العسكرية الجديدة، ومحاولة تحرير بن بلة من سجنه بعد اعتقاله، لكن تحقيق هذا الاتفاق من أجل توحيد المعارضة في الخارج حسب مبادرة خيضر اصطدم بعملية اغتياله التي قضت على هذا المشروع، وبذهاب خيضر ووجود بن بلة في السجن ما تبقى من الأموال المودعة قد لا يستفيد منها الشعب الجزائري على الأقل خلال مدة غير محددة (Lebdjaoui Mohamed,1970,p202).

وحسب لبجاوي أكد خيضر قبل اغتياله بأنه اتخذ جميع الإجراءات والاحتياطات حتى لا تقع هذه الأموال في يد نظام ديكتاتوري، وستبقى محفوظة إلى غاية تسليمها للإدارة السياسية التي يتم انتخابها بطريقة ديمقراطية في الجزائر، وهنا يتساءل لبجاوي عن الطرف أو الشخصية التي ستقوم بهذه المهمة والتي تلقت الأوامر من قبل خيضر قبل اغتياله، كان هذا هو السر الأخير الذي تكتم عنه خيضر. (Lebjaoui Mohamed,1970,p203)

إبعاد خيضر من الاستقرار في سويسرا.

لقد قام بن بلة بالاحتجاج لدى السلطات السويسرية بتهمة أن خيضر يقوم بمساعدة المعارضة ودعمها انطلاقا من نشاطه على الأراضي السويسرية، وبناء عليه قامت الشرطة في مدينة لوزان بتفتيش منزله، حيث عثرت على مجموعة من الوثائق بتاريخ 26 أكتوبر 1964، وقامت بحجزها، وبعدها بمدة وجيزة قام المجلس الفدرالي السويسري باتخاذ قرار بطرد خيضر خارج حدود سويسرا مستندا على القرار رقم 70 من القانون التأسيسي للاتحاد السويسري، ويسمح له بدخول سويسرا فقط بناءا على الاستدعاء الذي يوجه له من قبل القضاء للرد على الأسئلة والاستفسارات(Khider Tarik, 2017, p 98) .

وفي يوم 28 أكتوبر 1964 خلال مساءلته من طرف القاضي السويسري دوسي صرح خيضر حول الوثائق التي تم العثور عليها من قبل الشرطة يوم الاثنين 26 أكتوبر1964،بأنها ليست لها صلة بالدعوى القضائية المرفوعة ضده، واحتمال أن تكون بعض الوثائق لها علاقة غير مباشرة ، إلا أن بعض الأسماء لأشخاص ذكروا في هذه الوثائق في حالة الكشف عنهم تكون حياتهم معرضة للخطر، وبعد طرده من سويسرا وأثناء تواجده بفرنسا صرح أيضا حول نفس الوثائق بأنها تمثل الدليل على أنه سلم جزءا مهما من الأموال للمعارضة ، وطلب من المجلس الفدرالي تأجيل طرده من الأراضي السويسرية باعتبار انه من النادر أن يتخذ قرار بهذه الأهمية بصفة مباشرة على أعلى مستوى بهذه الطريقة دون اللجوء إلى منحه حق الطعن، إلا أن القرار بالطرد تم تطبيقه من قبل سويسرا ، هذه الدولة التي كان ينظر لها كإحدى الأمثلة البارزة التي تتمتع بالحكم الديمقراطي(Khider Tarik, 2017, p 113) .

وإذا ما نظرنا لهذا القرار فإننا نجده يدعم وضعية خيضر في مجابهة بن بلة لأن السلطات الفدرالية أعطت الدليل وأثبتت بذلك أن هذه الأموال التي تم تحويلها ذهبت في صالح المعارضة ولم يقم بصرفها واستغلالها لأغراض شخصية وإنما مول بها نشاط المعارضة فقط.

بدأ خيضر في البحث عن بلد لاستقباله والاستقرار به، بعدما علم وهو موجود في فرنسا بأن هذه الأخيرة لا ترحب به على أراضيها أيضا، وتطلب منه مغادرتها إلى وجهة يختارها بنفسه، وفي 2 نوفمبر 1964 قام هذه المرة بمحاولة باتجاه بريطانيا التي وصل عاصمتها لندن عله يقابل السير جون فوستر المحامي لاستشارته حول قرار طرده من قبل سويسرا والدفاع عن حسين آيت أحمد من أجل إطلاق سراحه ،إلا أنه لم يجده، فعاد إلى باريس بتاريخ 7نوفمبر 1964 (Khider,Tarik 2017, p 114) .

وبعد مرور أيام قليلة قرر العودة إلى انكلترا بصحبة ابن آيت أحمد يوغرطة وابنه طارق اللذان يبلغان عشر سنوات، وفي هذه المرة اختار السفر بالسيارة وعبور الحدود الفرنسية البريطانية برا، وكان يرغب في علاج ابنه بالمناسبة الذي كان يشكو من كسر في كتفه، لكن هذه الرحلة لم تكن عادية مثل ما كان يتمناه، حيث وعند وصوله لشرطة الحدود البريطانية الخاصة، تعرض للمساءلة وطرحوا عليه مجموعة من الأسئلة التي توحي بالغرابة مثل كم تتقاضى في الشهر؟ وأين اقتنيت السيارة؟ بالرغم من وثائق السيارة كانت قانونية، وفي الأخير ابلغوه بعدم السماح له بدخول الأراضي البريطانية، ويجب عليه العودة من حيث أتى(Khider Tarik, 2017, p 115) .

ويبدو أن هذه الحادثة تثبت إلى حد بعيد نجاح نظام بن بلة في محاصرة خيضر وتضييق الخناق عليه على مستوى العواصم والحدود الأوربية، والحد من تحركاته واتصالاته المتكررة،على الرغم أنه كان يحمل جواز سفر دبلوماسي وصفة وزير للدولة ، وعضو في المكتب السياسي للدولة الجزائرية، فإنه تعرض للمعاملة غير اللائقة، حيث تم حجزه في مستودع مخصص لركن السيارات لا يتوفر على أدنى شروط المبيت خاصة التدفئة، فقام بالاحتجاج على هذه الوضعية بشدة مما فرض على السلطات على مستوى شرطة الحدود بمنحه الحق في المبيت في أقرب فندق مع الأبناء والاحتفاظ بسيارته تحت الحجز، وفي الغد استقل الباخرة وعاد إلى فرنسا بعدما تأكد أنه لا يستطيع البقاء في بريطانيا، وقام بتقديم طلب اللجوء السياسي بدولة

اسبانيا والتي قبلت طلبه مع تخصيص حماية أمنية مقربة تتكون من رجلين من الأمن الاسباني، فاستقر بعد ذلك في مدينة مدريد .(Khider Tarik, 2017, p116)

وللتعرف أكثر على المحاولات التي تمت بين خيضر والسلطة في الجزائر للوصول إلى اتفاق بهدف إعادة الأموال المودعة في البنوك الخارجية يمكن التطرق إليها من خلال المراحل التالية :

مرحلة الوساطة المصرية تحت إشراف فتحي الديب .

- لقاء خيضر الديب

في البداية قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتكليف فتحي الديب بالقيام بمهمة الوساطة بين بن بلة وخيضر كمحاولة منه للقضاء على الصراع الدائر بين الرجلين لأنه كان يشعر بأن الوضع في الجزائر ينذر بعدم الاستقرار، ويجب عليه البحث عن حل للصراعات والنزاعات التي بدأت تطفو على مستوى السلطة، بين عدة أسماء من بينها الصراع بين بن بلة وخيضر المتواجد في الخارج، وبين بن بلة ووزير الدفاع العقيد هواري بومدين ووزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، بعد الاتصالات التي أجراها فتحي الديب مع خيضر وبن بلة والتي انتهت بالفشل تقريبا، قدم تقريرا للرئيس عبد الناصر الذي خلص فيه بأن الوضع في الجزائر لا ينذر بحدوث أزمة ، وأن المعارضة التي يواجهها بن بلة لا تستدعي القلق (Dib .Fathi,1985, p422)

والتقى فتحي الديب بخيضر المقيم في فرنسا بتاريخ 18أوت 1964 بعد تلقيه الأوامر من قبل عبد الناصر لإيجاد حل وتسوية لمشكلة الأموال المودعة باسم خيضر في البنك العربي في بيروت وبنك التجارة العربي في جنيف بسويسرا، حيث يتهم بن بلة خيضر بسرقتها، في حين يريد خيضر وضع هذه الأموال تحت تصرف المعارضة من أجل تنحية بن بلة، وبالمقابل قام خيضر بتحويل الأموال الموجودة في جنيف الى مكان مجهول ,Dib Fathi,1985) .p421)

وأثناء هذا اللقاء دار الحديث بين خيضر وفتحي الديب حول التعليقات والمقالات التي تكتب في الجرائد والمجلات المصرية حول قضية هذه الأموال حيث وصفت الأهرام من خلال نشر وإعادة نشر معلومات حول سرقة خيضر لهذه الأموال، وهو الانشغال الذي بدأ به هذا اللقاء وإلقاء اللوم أبدى تذمره من هذه الكتابات، كما أبلغه حول الوصف الذي وصف به الرئيس عبد الناصر المعارضة في خطابه بتاريخ 23 جويلية 1964، بأنها تتشكل من مجموعة من الأشخاص الذين لا يؤمنون بروح المسؤولية، وشرح خيضر الوضع الحرج والمقلق في الجزائر وأنه درس مع المعارضة إمكانية تخصيص جزء من الأموال لتدعيمها، بهدف الإطاحة ببن بلة، كما أنه رفض مقترح الملك الحسن الثاني ملك المغرب بتقديم الدعم المادي للمعارضة في الجزائر للتخلص من بن بلة، لكن خيضر رفضها لأنه يعتبرها خيانة في حق الشعب الجزائري بتعاونه مع العدو وكان يقصد النظام المغربي(Dib Fathi,1985, p420).

وفي نفس الإطار يرى خيضر بأن عبد الناصر بإمكانه التأثير على بن بلة من أجل إعادته إلى الطريق الصحيح والمنطقي لحل المشاكل والقضايا العالقة، لأن بن بلة بإمكانه استغلال علاقاته الشخصية مع الرئيس المصري بهدف تدعيم موقفه وسلطته داخل الجزائر (Dib Fathi,1985, p421).

وبعد أن رد فتحي الديب على أسئلة خيضر وانشغالاته، انتقل معه لمناقشة قضية الأموال، وبأنه جاء للقائه والحديث معه حول هذه القضية بحكم الصداقة التي تجمعهما من جهة، وفي مصلحة الشعب الجزائري من جهة أخرى. وهنا جاء رد خيضر بأنه تأثر بسبب ما صرح به بن بلة في حقه، وبأنه سرق هذه الأموال، إضافة إلى الدعوى القضائية التي رفعت ضده في سويسرا، واقترح عليه بأن يقوم بن بلة بإعادة الاعتبار له ولعائلته بإصدار تصريح يلغي من خلاله كل ما قاله في حقه، ويقوم بسحب الدعوى القضائية المرفوعة ضده(Dib Fathi,1985, p423).

وحسب ما توصل إليه فتحي الديب مع خيضر فبإمكان هذا الأخير تجميد هذه الأموال وإعادتها لممثلين عن حزب جبهة التحرير، وعلى استعداد لإقناع المعارضة من أجل التوصل إلى حل لإنهاء الصراع، وبعد نقاش طويل تمكن الديب من إقناع خيضر بأن يقوم بن بلة بتصريح صحفي فقط لوسائل الإعلام ويتعهد هو بتجميد الأموال إلى غاية انفراج الوضع. وحاول مجددا الديب إقناع خيضر بأن أفضل الحلول هو إعادة الأموال للممثلين عن الحزب من خلال عقد ندوة صحفية يعلن فيها عن هذه العملية ، إلا أنه لم يقتنع بهذا الاقتراح وطلب منه أن يبلغ بن بلة بنتيجة هذا اللقاء، ومطالبته بالعفو عن القادة الثلاثة الموجودين رهن الاعتقال وهم : شعباني وخبزي وعبد الرحمان فارس(Khider Tarik, 2017, p108).

- لقاء فتحي الديب بن بلة .

و عندما وصل فتحي الديب إلى الجزائر في 20 أوت 1964 والتقى ببن بلة في اليوم الموالي، والذي بادره بأنه يرفض تماما الشروط التي يفرضها خيضر مقابل تسليمه أموال الحزب، ومن بينها عقد ندوة صحفية بهدف تبرئته، وفيما يخص المبررات التي قدمها خيضر بالنسبة للمعارضة، فلا تمثل بالنسبة له شيئا يذكر، وهو في تلك الأثناء يعمل على تصفية معارضيه، والتي سوف ينتهي منها في القريب العاجل، وأما علاقة الصداقة التي تربطه بخيضر فقد انتهت وعليه تحمل مسؤولية ما يقوم به(Khider Tarik, 2017, p107).

وبخصوص طلب خيضر حول إطلاق سراح القادة الثلاثة فقد صرح بن بلة بأنهم سيحاكمون وإذا ثبت تورطهم وإدانتهم،سيصدر في حقهم حكم بالإعدام، وسينفذ الحكم في حالة ثبوت التهمة عليهم بالمشاركة في محاولة انقلاب ضد الحكم، وخيضر له علاقة بهذه المحاولة الانقلابية، وأظهر بن بلة لفتحي الديب قائمة الشخصيات التي ستتولى الحكم، وأعضاء في الحكومة بعد نجاح الانقلاب حسبه وهم فرحات عباس رئيسا للجمهورية ، محمد خيضر الوزير الأول، محمد بوضياف وزير الداخلية، حسين آيت أحمد وزير الخارجية، محمد شعباني وزير الدفاع، عمار أوزقان وزير العمل، توفيق المدني وزير

الوقف الحبوس، أحمد فرنسيس وزير المالية وأسماء لشخصيات أخرى مثل بيطاط.ثم غير بن بلة حديثه حول مواضيع أخرى تتعلق بإدارته وسياسته الداخلية والخارجية، وطلب من فتحي الديب أن يبلغ الرئيس عبد الناصر تشكراته وعرفانا له بما يقدمه من دعم وتعاون(Khider Tarik, 2017, p109).

وقدم فتحي الديب تقريرا للرئيس المصري عبد الناصر حول الوساطة والمهمة التي قام بها بين خيضر وبن بلة، والتي خلص من خلالها إلى أن خيضر يقوم بالعمل والتنسيق مع المعارضة التي منح لها جزء من الأموال في شكل مساعدات ودعم، وحسب الديب فإنه اختاره لكي يتوسط لديه مع بن بلة بهدف إنهاء مشكلة الأموال ، وإنقاذ شعباني من حكم الإعدام الذي صدر في حقه بتهمة تدبير انقلاب على نظام بن بلة، حيث كان خيضر أحد شركاءه حسب رواية بن بلة، أما ما تعلق بقوة المعارضة وتضخيم دورها وحجمها، فكان أسلوب اتبعه خيضر لكي يثير لدى الديب ومن ثم عبد الناصر فكرة أنها تعتبر الممثل الحقيقي للتوجه العربي للدولة الجزائرية(Khider Tarik, 2017, p110) .

- **مرحلة وساطة محمد لبجاوي .**

جاء الدور هذه المرة على شخصية جديدة للقيام بدور التوسط بين خيضر و بن بلة حول قضية أموال جبهة التحرير الوطني، ومحاولة الوصول إلى حل ولإحداث تقارب بين الرجلين، وحسب لبجاوي فإن الوصول إلى حل يرضي الطرفين بإمكانه أن يجنب الدولة الجزائرية الدخول في مجابهة تترتب عنها إحكام قضائية دولية تؤثر على سمعتها الدولية من جهة، وبإمكانها أن تغذي أكثر المعارضة المسلحة في الداخل من جهة أخرى، ثم قام بعرض وجهة نظره على آيت الحسين والزبير بوعجاج اللذان قبلا بالفكرة للمشاركة في هذا المسعى(Khider Tarik, 2017, p116).

وفي خضم المفاوضات التي تتم بين خيضر وبن بلة تحت إشراف ومتابعة محمد لبجاوي وآيت الحسين وبوعجاج، تواصلت إجراءات المتابعة القضائية بسويسرا، حيث قرر القاضي في جنيف توجيه التهمة لخيضر بالإفراط في استغلال السلطة والثقة بتاريخ 13 أفريل

1965 ، وكرد عن هذا القرار وجه خيضر رسالة لهيئة المحكمة أثناء تواجده بفرانكفورت بألمانيا بتاريخ 6 ماي 1965 أهم ما جاء فيها مخاطبا على إثرها القاضي بأنه ومنذ حوالي عشرة أشهر، بناء على الدعوى القضائية التي رفعها ضده الديكتاتور بن بلة وهو يحاول الحصول على حكم قضائي دولي ديمقراطي ومستقل لكي يغطي تورطه في عمليات التصفية والتخلص من الشخصيات الثورية الحقيقية، ومنذ عدة شهور تتوفر بين أيديكم الأدلة على براءتي(Khider Tarik r, 2017, p117).

وفي تطور غير لافت اتخذت هيئة المحكمة قرار بفتح إجراء متابعة قضائية واستصدار حكم قضائي لكي يتم تحويله من ألمانيا وتسليمه للقضاء بسويسرا إلا أن هذا الإجراء القضائي كان يتعارض مع المادة 12 من الاتفاقية الألمانية السويسرية، بالإضافة إلى المعلومة التي حولها واخبر بها نيقولا محامي بن بلة حول اسم شخصية مذكورة في الوثائق التي تم العثور عليها بعد عملية التفتيش التي قامت بها الشرطة في منزله بلوزان، هذه الشخصية التي قد يتم إعدامها لاحقا (Khider Tarik, 2017, p118).

وفي تصريح لبن بلة بتاريخ 3 ماي 1964 حول قضية الأموال تراجع عن بعض التهم التي وجهها لخيضر بتهمة الاحتيال، حيث صرح بصفة رسمية بأنه استغل هذه الأموال ليس لأغراض ومنفعة شخصية، وإنما أخذها لاستعمالها لأغراض سياسية، وحسب بن بلة بالإمكان حدوث نوع من التقارب.

وفي هذه الأثناء انتهج بن بلة سياسة وخطة تقضي بالتقرب أكثر من المعارضة في الداخل والخارج، لأنه شعر بخطر موقعه على رأس الحكم، الذي أضحى مهدد من قبل العقيد بومدين وزير الدفاع الوطني، فتراجع عن تصريحاته واتهامه لخيضر بالسارق، كما فتح الباب للتفاوض مع جماعة الأفقاس FFS جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد، وتم التوصل معهم إلى اتفاق إلا أنه لم يطبق، وتم إلغاءه بسبب الانقلاب الذي قام به بومدين في 19 جوان 1965، وفي هذه الأثناء توقفت المفاوضات والاتصالات من خلال الوساطة التي كان يقوم بها لبجاوي حول قضية أموال جبهة التحري التي كانت على

وشك التوصل إلى اتفاق بين الرجلين (Yaha Abdelhafidh, 2015 , p 113)

ويؤكد لبجاوي بأنه وبناء على تداعيات الانقلاب العسكري قرر القضاء السويسري منح مهلة ثلاثة شهور للنظام الجديد في الجزائر لكي يقرر استمرار المتابعة أو التخلي عن القضية.ونظرا للصمت الذي أبداه النظام الجديد بقيادة بومدين قامت السلطات القضائية في سويسرا برفع يدها عن تجميد الحسابات البنكية بناءا على الوضعية الجديدة، وانقضاء المهلة التي منحتها للدولة الجزائرية وبالعودة لتصريحات بن بلة الأخيرة التي أقر من خلالها سحب تصريحاته باتهام خيضر بسرقة هذه الأموال، ومع بداية سنة 1966 بإمكانه التصرف من جديد بطريقة قانونية في المبلغ الموجود في بنك التجارة العربي والذي يصل الى مليوني فرنك سويسري حيث أنه ومنذ تاريخ 30 نوفمبر 1965 السلطات القضائية أعطت الأوامر للبنك العربي بزيوريخ وبنك التجارة العربي في جنيف بتطبيق قرار إلغاء المتابعة وتجميد الحسابات البنكية المسجلة باسم خيضر لديها، وبناء عليه أرجعت له السلطات القضائية السويسرية كامل الصلاحيات للتصرف فيها بطريقة قانونية(Lebdjaoui Mohamed,1970,p106).

وبالرغم من الارتياح الذي أبداه خيضر بعد صدور هذا القرار إلا أنه لم يخفي قلقه من خلال التعليق الذي أعلن عنه، والذي حاول من خلاله التأكيد على براءته من تهمة سرقة أموال الدولة الجزائرية وشعبها واستغلاله لتكوين ثروة عائلية والحصول على امتيازات في الخارج وعلق بقوله :" خلال عامين تم تداول اسمي في الصحف والجرائد الآلاف من المرات استخدمت على إثرها كلمات ونعوت ومفردات مثل: السارق والمحتال وخلال نفس الفترة تعرضت للعديد من المتابعات والإجراءات التعسفية والتحقيقات، وتعرضت للاعتقال التعسفي من قبل السلطات في سويسرا، ثم تعرض مقر سكناي للتفتيش أين تم العثور على وثائق شخصية لم يعيدوها إلي والتي كانت لا صلة لها بقضية الأموال، لقد عانيت مع عائلتي كثيرا خلال هاذين العامين من الجانب النفسي خاصة. وبالرغم من هذا كله فإنني لا أزال في نظر

البعض ذلك الرجل المتابع قضائيا بتهمة الاختلاس والاحتيال") Khider Tarik, 2017, p120).

- **مرحلة وساطة رشيد زقار**

وبعد وصول بومدين على رأس النظام الجديد على اثر الانقلاب الذي قام به ضد بن بلة في 1965/06/19، قام خيضر بربط الاتصال به عله يتمكن هذه المرة من تسوية مشكلة أموال جبهة التحرير بصفة نهائية على الرغم أنه كان يشعر بالإحباط من الناحية النفسية، فرأى بأن الشخصية المناسبة التي بإمكانها أن تكون همزة وصل بينه وبين بومدين هو زغار رشيد الذي يعرف عنه بأن صديق ومقرب من الرئيس الجديد من جهة، وزبون لديه حساب بنكي في BPA، وهو من أهم العناصر التي أشرف على تكوينها بوصوف،الذي كان مكلف بدعم وإسناد الثورة بالسلاح (Péan Pierre, 1996, p 20) .

وتم تنظيم لقاء بين خيضر وزغار في شهر سبتمبر سنة 1965 حضره أيضا زهير مردم من بنك التجارة العربي، وفرانسوا جنو صديق خيضر، وخلاله شرح خيضر لزغار بأنه يبحث عن الطريق الذي يتخلص بواسطته من هذه المشكلة، التي أضحت تؤثر عليه وعلى عائلته في الداخل وفي الخارج، وهو على استعداد بالتعهد لإعادة هذه الأموال للحكومة الجزائرية، بعدما سمع زغار تفاصيل الوضعية التي آلت إليها هذه القضية، اقترح على خيضر إجراء لقاء بينه وبين بومدين عندما يقوم الرئيس بزيارة عمل إلى خارج البلاد، حيث يمكن ترتيب هذا اللقاء على هامش مشاركة بومدين في المؤتمر الدولي العربي الذي سيعقد في الدار البيضاء بالمغرب الأقصى وعند مغادرته تعهد زغارلخيضر بأنه سيعمل ما في وسعه من أجل إيجاد حل لهذه القضية، والذي بدون شك سيخدم مصالح الجزائر (Khider Tarik, 2017, p122).

ثم تلقى خيضر دعوة من قبل السفارة الجزائرية في باريس بهدف تنظيم لقاء في العاصمة الفرنسية، وحضره عن جانب الدولة الجزائرية مبعوثين من قبل بومدين وهم: شريف بلقاسم والرائد العربي، والملحق بالسفارة الجزائرية بفرنسا، واستعرض خيضر قضية الأموال التي حسب رأيه تم تجميعها لاستغلالها في تحقيق

هدفين هما: الحصول على الاستقلال وإقامة نظام ديمقراطي في الجزائر، الهدف الأول تم تحقيقه بينما الهدف الثاني لم يتحقق بعد، ولا يمكن إعادة هذه الأموال إلا من خلال عقد مؤتمر عام لحزب جبهة التحرير تحضره جميع الأطراف بدون استثناء أو إقصاء. ويمكن عرض هذه القضية على المؤتمرين في المؤتمر الذي دعا إليه الرئيس بومدين، تم إخبار خيضر بأن يمنح للمفاوضين الممثلين للنظام ثمانية أيام لكي يتلقى الرد من الجزائر، وتحديد موعد للقاء آخر بهدف تسوية القضية بصفة نهائية(Khider Tarik, 2017, p123).

وفي الوقت الذي بدأت قضية الأموال تجد طريقا للحل، صرح العقيد بومدين بأن خيضر لم يكن باستطاعته اختلاس الأموال لولا الاتفاق السري بينه وبين بن بلة شخصيا(جريدة الأهرام ،1965).

وبعد اطلاع خيضر على هذا التصريح في جرائد عالمية تناولت الموضوع على غرار جريدة الأهرام المصرية، قرر الاحتجاج والرد على هذا التصريح بواسطة رسالة مفتوحة بعث بها إلى العقيد بومدين شخصيا بتاريخ 15 أكتوبر 1965، ويروي صديق خيضر السويسري فرانسوا جنو بعض تفاصيل هذه الرسالة التي شرح فيها خيضر بالتفصيل كيف دارت الأحداث بصورة حقيقية، إلا أن بومدين ترك هذه الرسالة جانبا ولم يرد عنها، وخلال اللقاء الذي جمع بومدين بإطارات حزب جبهة التحرير بتاريخ 6 مارس 1966 بقسنطينة تحدث عن معلومات يوجه فيها أصابع الاتهام لخيضر بأنه سرق أموال العمال والمناضلين والشعب الجزائري، ويتحكم في سبعة ملايير مودعة في البنوك الأوربية والتي يقوم باستغلالها لأغراضه الشخصية، لقد قمنا حسب الرئيس بومدين بمحاولة استعادة الأموال بعد 19 جوان، لكننا لا نتنازل عن أموال الحزب المسروقة عاجلا أم آجلا، ومن واجب كل مناضل من المناضلين أن يطالب باستعادتها(Khider Tarik, 2017, p124).

وخلال سنة 1966، قامت المعارضة بالتجمع حول شخصية خيضر خاصة بعد فرار حسين آيت أحمد من السجن في شهر ماي هذه العملية التي فتحت آفاق جديدة لتأسيس معارضة موحدة وقوية ضد النظام في الجزائر(herreman philippe,lemonde,1967)،وحسب لبجاوي

فإن خيضر يرى بأنه في حالة ما تم تكوين لجنة تحرير وطنية، أو حكومة مؤقتة سوف يعلن أمام الشعب بأنه سيضع بين يدي هذا النظام المبالغ المالية التي توجد تحت تصرفه للتصدي للدكتاتورية العسكرية وإمكانية المساهمة في إطلاق سراح بن بلة، وبالنسبة لبجاوي فإن تشكيل معارضة موحدة يعني إطلاق سراح بن بلة، وبوضياف وآيت أحمد ويمكن ان يلتحق بهم كريم بلقاسم الذي لم يكن بصفة رسمية في المعارضة في ذلك الوقت(Patrick Gérard, 1989, p 201) .

وبتاريخ 29 ديسمبر تم التوقيع على اتفاق على مستوى الحدود السويسرية الفرنسية بين الشخصيات التي تمثل المعارضة وهم محمد خيضر، ومحمد لبجاوي، مسئول المنظمة السرية للثورة الجزائرية، وحسين آيت أحمد مسئول جبهة القوى الاشتراكية بمنطقة القبائل، ومحمد بوضياف مسئول اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة،(lecombat,1967) ويهدف هذا الاتفاق إلى تكوين جبهة موحدة للمعارضة وحكومة مؤقتة في الخارج برئاسة محمد خيضر، وكان من المقرر أن يتم الإعلان عن ميلاد هذا الاتحاد في حدود 9 جانفي 1967 بمدريد في اسبانيا، وقد ينتج عن هذا الإعلان تأثير مهم على ما يحدث في الجزائر بعد وصول بومدين على رأس الحكم، ومع اقتراب إجراء الانتخابات المحلية في ظل عدم الاستقرار الذي يعاني منه نظام بومدين. غير أن عملية اغتيال خيضر في مدريد بتاريخ 3جانفي سنة1967، كانت صدمة كبيرة بالنسبة للشخصيات التي ستتشكل منها المعارضة في الخارج، وخاصة حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ومحمد لبجاوي. وهل يمكن أن تكون عملية التخلص من خيضر عبارة عن مؤامرة شاركت فيها عدة أطراف في داخل الجزائر وخارجها حتى لا يرى تحالف المعارضة النور ويتحول مع مرور الوقت إلى خطر يهدد النظام بقيادة الرئيس هواري بومدين. خاصة وأن خيضر كان يستحوذ على مبالغ مالية معتبرة سيضعها في خدمة هذه المعارضة.

و بقيت الإشارة إلى أن هذه القضية لم تجد طريقها للحل إلى غاية وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، فتم التوصل إلى اتفاق مع عائلة خيضر بوضع حل

نهائي لهذه القضية التي عمرت لفترة طويلة أثرت تداعياتها على العائلة من الناحية النفسية بدرجة كبيرة، لا تزال آثارها إلى يومنا هذا ، وتم إعادة الأموال المتبقية بالخارج حسب شهادة طارق خيضر ووالدته لخزينة الدولة الجزائرية.(Khider Tarik, 2017, p124).

الخاتمة:

بعد هذا العرض يمكن الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها

- تحول الصراع منذ البداية حول قضية الأموال المودعة في الخارج إلى قضية شخصية بين الرئيس أحمد بن بلة و محمد خيضر، وهي تأكيد على أن محور الصراع بين الرجلين كان حول السلطة والسيطرة على دواليب الحكم وبالتالي لم يتم معالجة هذه القضية وفق إطارها المنطقي.

- اضطر محمد خيضر لمغادرة الجزائر بعد أن عبر عن عدم رضاه، ورفضه للسياسة التي اتبعها بن بلة في إدارة البلاد منذ بداية الاستقلال، وكان على قناعة بأن هذه الأموال المودعة في البنوك الخارجية يجب أن تسخر لخدمة هدفين هما استغلالها في دعم الثورة التحريرية ماديا بهدف تحقيق الاستقلال، وهذا الهدف قد تحقق بينما بقي الهدف الثاني الذي لم يتحقق بعد وهو بناء دولة مستقلة يتمتع فيها الجميع بالحرية تبنى على أسس ديمقراطية.

- لقد استغل خيضر هذه الأموال للضغط على النظام والسلطة في الجزائر سواء في عهد الرئيس أحمد بن بلة أو في عهد الرئيس هواري بومدين من أجل إحداث التغيير والسماح للمعارضة السياسية بالمشاركة في الحكم، ومناقشة القضايا المصيرية والحساسة في مرحلة الاستقلال، خاصة وأنه كان هو الشخصية المؤهلة لقيادة وتزعم المعارضة المتواجدة بالخارج.

- لقد اعترف خيضر بأن هذه الأموال هي ملك لجبهة التحرير الوطني والدولة الجزائرية المستقلة، ولكي يقوم بإعادتها للخزينة يشترط مقابل ذلك عقد مؤتمر عام للحزب تحضره جميع الأطراف بدون إقصاء ولا استثناء بما فيها الشخصيات المعارضة المتواجدة في

الخارج مثل حسين آيت أحمد محمد بوضياف ،محمد لبجاوي،بشير بومعزة وكريم بلقاسم وغيرهم.

المراجع:

1جريدة الأهرام (1965)، تصريح العقيد هواري بومدين، بتاريخ 10/09/
2-لونيسي رابح (2000)الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين دار المعرفة الجزائر.
3-"شاهد على العصر" قناة الجزيرة الحلقة العاشرة من شهادة الرئيس بن بلة https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2016/10/5/
4- Dib Fathi, (1985)Abdelnasser et la révolution Algérienne, L'harmattan, Paris,.
5-Herreman Philippe, (1967) M.Mohamed Khider détenait « le trésor de guerres du FLN ?Le MONDE 5 janvier.
6-Khider Tarik, (2017) l'affaire khider(histoire d'un crime d'état impuni) éditions koukou, Alger.
7-Lebjaoui Mohamed, (1970),vérités sur la revolution algérienne,edition Gallimard,Paris.
8-LeCombat, (1967) L'opposition Algerienne perd l'un des seuls hommes capables de la fédérer,5 janvier.
9-Mossu Rene,(1967) Qui peut representer le FLN aupres des banques suisses ?le figaro,5 janvier.
10-Patrick Gérard, (1989) dossiers secrets de L'Afrique contemporaine, Editions jeune Afrique , Paris.
11- Péan Pierre , (1996) L'extrémiste : François Genoud de Hitler a Carlos, Edition Fayard , Paris,.
12-Yaha Abdelhafidh, (2015) FFS contre dictature, KOUKOU Editions , Alger, .

للإحالة على هذا المقال:

ـ عبد الوهاب شلالي، العرافي براهيمي ، (2022)، « **محمد خيضر وقضية الودائع المالية في الخارج** » . **المواقف**، المجلد: 18، العدد: 01، أوت 2022، ص. ص 980- 1003.